الفصل الثالث

أهمية القيم التركيبية في الوقف والابتداء

ثمّة علاقة وثيقة بين النحو والوقف والابتداء تتأسّس على منطقة مشتركة تجمعهما، ألا وهي كشف خصائص الوحدات التركيبيّة والعلاقات النظميّة الرابطة بينهما في نسيج النص القرآني الكريم، ومن هنا نجد إيلاء النحاة جزءاً واسعاً من تحليلاتهم التركيبيّة لمواطن الفصل والوصل، وقرائن الارتباط، ومواطن الانقطاع، فقدّموا بذلك تحليلاً نظرياً يمكّن المتعلّم من إتقان النص القرآني المقدّس على وجه أكمل من الناحية اللغويّة.

وتقام المعايير التركيبيّة على أساس الاكتمال في العناصر المكوّنة للجملة الإسناديّة الأساسيّة ومتمماتها، ممّا يضمن استقلالها دلاليّاً، وهو معيار كافٍ في تبيين حدود الجمل في النصوص، بيد أنّه لا يحقق كفاية تحليليّة للعلاقات الواصلة بين الجمل في النص، وهي العلاقات التي تحول فقر الخطاب إلى كتلة واحدة تضطلع بالتواصل[1]، وعلى الرّغم ممّا نجده عند بعض النحاة من تحليلات مهمّة لتلك العلاقات إلا أنّها محدودة ولا ترقى إلى ما يستكنه القدرة اللغوية ويقدّم توصيفاً وافياً لها.

ومن هنا ربط النحاة الفائدة النحوية بالصحّة التركيبيّة؛ أي استعمال اللّغة على وفق مواضعاتها الاستعماليّة، فـ " لا يشترط في الإفادة قصد المتكلّم إياها، وإنّما يشترط فيها أن تكون على هيأة التركيب الموضوع في لسان العرب، وكثير من النحويين لم يعتبروا في حدِّ الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، ولم

١- ينظر نسيج النص: ٣١.

يشترطوا الإفادة ولا القصد"[١].

ويظهر أنّ الفائدة النحويّة أساس الفائدة الدلاليّة والتداوليّة؛ لأنّ شرط الصحّة النحويّة أساس نجاح الفعل الكلامي، وعلى هذا حدّد النحاة الأشكال التركيبيّة التي تؤلّف البُنى الدلاليّة التواصليّة، " فالمؤتلف كلاماً فعلٌ وفاعل، وفعل ومفعول ما لم يسمَّ فاعله، واسمان مبتدأ وخبر، واسمان ليسا مبتدأً وخبراً، وذلك نزالِ وشبهها، واسمان مع حرف نحو: أقائمٌ الزيدان؟ واسمان دون حرف نحو: قائمٌ الزيدان، على مذهب أبي الحسن، واسم وحرف على مذهب أبي علي في النداء، نحو يا زيدُ. وحرف وما هو في تقدير الاسم، وهو: أما أنّك منطلقٌ، بفتح أنّ، وزعم ابن خروف أنّه من باب ((يا زيدُ)) على مذهب أبي عليّ، ورُدَّ عليه بأنّ ((أنَّ)) - وإنْ كانت في تقدير مفرد- فإنّ في الكلام مسنداً ومسنداً إليه، وتقع ((أنّ)) موقع المفعولين، وبين فعلٍ واسمين في مذهب جماعة من النحويين، نحو: كان زيدٌ قائماً؛ لأنّ الاسم لا يستغني عن الخبر هنا، و((كان)) لا تستغني عنهما. ورُدَّ بأنَّ ((كان)) تحذف، ويبقى الكلام تاماً، فهي في هذا ك((إنّ)) وكلُّ ما يجوز حذفه ويبقى الكلام تاماً مستقلاً بعده لا يُعدُّ من التأليف"[٢].

وتتبدّى أهمية (الوقف والابتداء) في أوّل المدونات النحويّة، وذلك في تحليل عينات تركيبيّة نحو قول سيبويه(ت ١٨٠هـ) في " ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمروٌ؛ لأنّك لو قلت ما زيد عاقلاً عمروٌ لم يكن كلاماً؛ لأنّه من سببه، فترفعه

٢- التذييل والتكميل: ١/٣٦، وينظر الكتاب: ١/٢٢، والمقتضب: ١/٣٣.

٢- التذييل والتكميل: ١/٤٣.

على الابتداء والقطع من الأول"[١]، وفي صدد وقوع (أم) في سياق الاستفهام نصّ سيبويه على الانقطاع الدلاليّ الذي تحقّقه (أم) فقال: " فينبغي لهذا أن يجيء في الاستفهام بأم منقطعاً من الأول، ... وذلك قولك أما أنت بعمرو أم أنت ببشرٍ، كأنّه قال: لا بل ما أنت ببشر، وذلك أنّه أدرك الظنُّ في أنّه بشر بعد ما مضى كلامه الأول فاستفهم عنه"[٢]، وفي إيضاح التلازم التركيبي والدلالي بين التراكيب أو الجمل، بيّن الجرجاني(ت ٤٧١هـ) طبيعة التلازم بين جملة القسم وجملة الجواب موازناً هذا التركيب المدمج بتركيب جملة الشرط والجزاء، فلا يجوز (السكوت) " على القسم، فلا تقول: أحلف بالله، وتسكت بل يجب أن تأتي بالمقسم عليه، فتقول: أحلف بالله لأفعلنَّ... وشبَّهه بالشرط من حيث إنكّ لو قلت: إنْ تضرِبْ، وإنْ يخرجْ زيد، لم يجز السكت عليه؛ لأنّ موضوعه على ما يمنعه من الاستقلال، وهو أنَّه اشتراط والشرط لا يتمُّ إلا بالجزاء، فلمّا كان كذلك أجرى الجملة التي هي شرط مجرى الجزء الواحد ؛ لأنَّها تقتضي الجواب"[٣] .

وتحدّث ابن الحاجب (ت ٦٤٦ ه) عن الوقف الحسن " وهو الوقف على كلام مستقلٍّ بعدّه جملة مستقلّة بينها وبين ما قبلها ربطٌ لا يمنع الاستقلال، وقد فرّق بعضهم بين الحسن والكافي، فجعل ما تقدّم هو الكافي وجعل الحسن الوقف على كلام مستقل وما بعده غير مستقل مثل قوله: الحمدلله وشبهه"[٤]،

١- الكتاب: ١/٦١.

٢- نفسه : ٣/١٨٨.

٣- المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٨٦٢-٨٦٣.

٤- الأمالي النحوية: ٤/١٤٧.

فضلاً عن تناول الوقف والابتداء في تحليل الأساليب النحوية، على نحو ما نجد في أسلوب الاستثناء المنقطع، إذ تناول الوقف عليه بعرض الخلاف فيه[١].

أمّا علماء القراءات والتجويد، فقد ميّزوا بين الوقف والقطع، فالوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، وهذا النوع من الوقف يتعلّق بالطبيعة الحيويّة والإدراكيّة للمتكلّم ولا علاقة له بالنظام النحوي، أمّا النوع الذي يتأسّس على وفق علاقة النحو ومعانيه التركيبيّة، فيصطلح عليه (القطع) بحسب قول ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) وهو عبارة عن قطع القراءة رأساً فهو كالانتهاء، أي اكتفاء التركيب واستقلاله عمّا بعده بما يتضمّن من محتوًى دلاليّ يحقّق كفاية دلاليّة[٢].

وعلى هذا الأساس نكون بإزاء نوعين من الوقف؛ وقفٌ يتعلّق بالنظام النحوي ويرتبط بأشكال تأليف المفردات في النظم، وخصائص التراكيب الدلاليّة؛ ووقف يتعلّق بالطبيعة الحيويّة والإدراكيّة للمتكلّم، ومن الثابت أنّ البحث في الأوّل يتمركز في دائرة يلتقي عليها عِلمَا النحو والأداء القرآني، وهي منطقة مشتركة تتخلّلها الأنظار النحويّة بدرجة أساس، بيد أنّ النظر الأدائي يجبر التناول الجزئي لتراكيب النص القرآني، ليتسع بنحو الجملة إلى استكناه طبيعة الترابط الجملي بين مكونات النص القرآني المقدّس، على ما سيبدو في

١- ينظر نفسه : ٤/١١٤.

٢- ينظر النشر : ١/٢٣٨-٢٤٠.

تحليلات القسطلاني، وإنْ كان الأساس الذي ينطلق منه علماء الوقف والابتداء هو نحو الجملة، فكلّ كلمة تعلّقت بما بعدها وكانت التالية من تمام الأولى " لا يوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، وعلى الشرط دون جوابه، ولا على الرافع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكّد دون توكيده، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على المبدل دون المبدل منه، ولا على (إنّ) أو(كان) وأخواتها دون اسمهن، ولا على اسمهن دون خبرهن، ولا على المستثنى منه دون المستثنى، لكن إن كان الاستثناء منقطعاً فيه خلاف، المنع مطلقاً لاحتياجه أي ما قبله لفظاً والجواز مطلقاً؛ لأنَّه في معنى مبتدأ حُذف خبره للدلالة عليه، ولا يوقف على الموصول دون صلة، ولا على الفعل دون مصدره ولا على حرف دون متعلّقه، ولا على الحال دون صاحبها، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميز دون مميزه، ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله، لأنّهما متلازمان ولا على المفسَّر دون مفسِّره"[1].

وتبعاً لهذا الاتجاه التحليلي درج القسطلاني في تحليل مواطن الوقف والابتداء، وإشخاص مستوياته المعبّرة عن طبيعته النصيّة، فلحظ العلاقات التركيبيّة التي تتخلّل فقرات النّص القرآني وتراكيبه، نحو تبيان علاقات التلازم وعناصر الربط بين الأجزاء المتّصلة، وحدود الجمل المتراكبة في الخطاب.

ويمكن أن نعرض قسماً من النماذج التي تناولها القسطلاني، توضح

١- إيضاح الوقف والابتداء: ١١٦.

العلاقات التركيبيّة والوظائف النحويّة المعتمدة في توصيف الوقف والابتداء وتحديد نوعه الأدائي:

١. الوقف الكامل (م)، يكون الوقف كاملاً عندما يستغني اللفظ عمّا بعده استغناءً كلياً[١]، وأغلب مواضعه بعد البسملة والاستعاذة وآخر السور على ما أفاده القسطلاني، وقلّ من ذكره أو جعله قسيماً لسائر الوقوف، بل عدّه علماء التجويد والقراءات من الوقف التام.

ومن مواضعه بعد البسملة من سورة فاتحة الكتاب " لتجرّد (الرحيم)، عمّا بعده تجرداً كلياً، كآخر الاستعاذة وسائر السور اتفاقاً إلا سورة الفيل "[٢]، ومن مواضعه بين الآيات الوقف على (حكيم) من قوله تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وهو تامٌّ عند الداني، وكامل عند الجعبري[٣].

٢. الوقف التام (ت): يكون الوقف تامّاً بما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يتعلّق ما بعده بما قبله لفظاً ولا معنىً، ويغلب وقوعه بعد رؤوس الآي، وهو وقف يرجع إلى العلاقات الدلاليّة بين مكونات البنيّة النحويّة، وهي علاقات تؤطّر الأنساق الخطابيّة بمضمونها الدلاليّ وتتأسّس على التكوينات الدلاليّة الأساسيّة التي تنشئها التراكبات النصيّة بين العناصر النحويّة التي تؤدّي دلالة إفراديّة أو التراكيب التي تؤدّي دلالة قضويّة (فائدة دلاليّة).

١- ينظر الوقف والابتداء: ٣-٥.

٢- ينظر نفسه: ١[/ أ]، وينظر: [٦٦/أ]، [٩٧/ أ].

٣- ينظر نفسه: [٤١/ب]، وينظر: المكتفى: ١٢٥.

ومن تراكيب الوقوف التّامة، الوقف على (يتوكلون) من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، "على جعل الذين يقيمون مبتدأ خبره أولئك، وغير تام على جعل الذين يقيمون بدلاً من الذين الأول، والوقف على هذا على (ينفقون) تام، والابتداء بـ(أولئك) على الاستئناف مبتدأ خبره هم المؤمنون، ولا يحسن الوقف على ينفقون للفصل بين المبتدأ والخبر"[١]، يلحظ أنّ توصيف الوقف بالتام، يرتكز على أسس تعود إلى وظائف العناصر البنيوية في الأنساق النحويّة، وما تضطلع به من إنشاء مجالات واقتضاءات بنيوية ضرورية في البنى الخطابيّة في التواصل، وعلى هذا جعل العكبري(ت٦١٦هـ) (وعلى ربهم يتوكلون) جملة حالية من ضمير المفعول في (زادتهم) ويجوز أن تكون مستأنفة مستقلة[٢]، وجوّز أبو حيان(ت٧٤٥هـ) عدّها في صلة (الذين) بحسب الاقتضاء التركيبي لها؛ لوقوعها في حيّز الصلة المبيّنة لإبهام الموصول (الذين)[٣]، وكذلك الوقف تامٌّ على (فذوقوه) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأنفال: ١٤]. "عند الداني (ت ٤٤٤ه) كابن الأنباري (ت ٣٢٨ه) ويبتدئ بالتالي بتقدير: واعلموا أنّ الكافرين، ومنعه العماني وحكى إجماع الفرّاء على منع الابتداء بـ(أن و إلا) "[٤] بيد أنّ النحاس(ت٣٣٧هـ) أجاز أن تكون (أنّ) في موضع رفع بعطفها على (ذلكم)،

١- الوقف والابتداء: [٣٦/أ]، [٣٦/ب].

٢- ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦١٥.

٣- ينظر البحر المحيط: ٤/٤٥٥.

٤- الوقف والابتداء: [٣٦/ب]، وهو كاف عند الداني، ينظر: المكتفى: ١١٤.

واحتمل الفرّاء أن تكون في موضع نصب بمعنى وبأنّ للكافرين، وجوّز إضمار (واعلموا أنّ)[١].

والوقف تامّ على (لكاذبون) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ(١٠٧)لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٧-١٠٨]، "إنْ لم تجعل (لا تقم فيه) خبراً للذين اتخذوا، فإنْ جعلته خبراً كما سبق ذكره لم تتم (لا تقم فيه)"[٢]، وبحسب هذا تتنوع العلاقات وحدود البنى التركيبيّة، بالنظر إلى طبيعة الوظائف النحوية فلكلّ نمط وظيفي شبكة خاصة من العلاقات الاتساقية، ولعلّ العلاقة الإسنادية نواة النسيج النصي ومحور مستوياته الدلالية والتركيبيّة، فاحتمال وظيفة الابتداء في (الذين) راجحة لقراءة المدنيين[٣] (الذين) بلا (واو)، وفي الخبر "احتمالان، احدهما تقدير الكسائي (الذين اتخذوا مسجداً لا تقم فيه أبداً) "[٤]، وقال أبو جعفر: "يكون خبر الابتداء لا يزال بنيانهم الذين بنوا ريبة في قلوبهم"[٥].

ويكون الوقف كافياً أو تاماً على (على أنفسكم) من قوله عزّ وجلّ: ﴿فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٢٣]، على جعل تاليه خبراً لمبتدأ

١- ينظر إعراب القرآن: ٣٧٠، ومعاني القرآن: ١/٤٠٥، والبحر المحيط: ٤/٤٦٧.

٢- الوقف والابتداء: [٤١/أ].

٣- ينظر صفحة ٣٥٣ من التحقيق.

٤- إعراب القرآن النحاس: ٣٩٨.

٥- نفسه: ٣٩٩.

محذوف " أي هو متاعُ الحياة الدنيا وخبر (بغيكم) قوله (على أنفسكم) "[١]، وهو تقدير يقوم على قراءة الرفع[٢]، ومن قرأ بالنصب لم يقف على (على أنفسكم)؛ لأنَّ المتاع منصوب بتقديرين الأول: بغيكم متاع الحياة الدنيا[٣]، والثاني: " يبغون متاع الحياة الدنيا، فهو مصدر عمل فيه الفعل الذي دلّ عليه قوله (بغيكم)، فلا يقطع مما عمل فيه "[٤].

ويعتمد وصف الوقف على البنيّة الحواريّة، ولاسيّما الاستفهام وجوابه، إذ تكون جملة الاستفهام بنية كلاميّة مستقلّة، وجوابها بنية موازية في الحوار، لذلك يكون الوقف على (يستنبئونك أحقٌّ هو؟) من الآية المباركة: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]، كافياً أو تاماً؛ لأنّ (أحق هو) جملة إسنادية اسمية في موضع نصب بالفعل (يستنبأ)، ثم الابتداء بـ(أي وربي) مع الوقف عليه بجعل تاليه مستأنفاً، أو يوصل (أي وربي) بـ(إنه لحقٌّ) بعدهما كلاماً واحداً، أو (أحق هو) بـ(قل أي) يوقف عليه؛ لتعلّق الجواب بالسؤال، ثم يبتدأ بالتالي على أنّه مستأنف، وحينئذٍ يكون القسم واقعاً على قوله (إنه لحقٌّ)، والقسم وجوابه كلام مستقلّ[٥]، وهذا الأخير مختار الداني، أي الوقف على (إنه لحقٌّ) "لأن القسم واقع عليه فلا يفصل منه "[٦].

---

١ - الوقف والابتداء: [٤٢/أ].

٢ - بها قرأ السبعة بالنصب، ينظر التيسير: ٢١١، وينظر ٣٥٩ من التحقيق .

٣ - ينظر الوقف والابتداء: [٤٢/أ]، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٠.

٤ - المكتفى: ١٢٧.

٥ - ينظر الوقف والابتداء: [٤٢/أ].

٦ - المكتفى ١٢٨.

وعند النحّاس (يستنبئونك) عن العذاب، و(أحقٌّ) ابتداء، والضمير (هو) فاعل سدّ مسد الخبر، ويجوز أن يكون (حقٌّ) خبراً مقدماً، و(هو) مبتدأ، و(قل أي وربي) قسمٌ جوابه (إنه لحقٌّ)[١].

٣. الوقف الكافي: يكون الوقف كافياً في عرف علماء الوقف والابتداء على ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما يليه، لكنّ التالي متعلّق بالموقوف عليه دلالياً، وبذلك يكون موضع الوقف غير مستقلّ من جهة المعنى؛ لاقتضائه التالي في إتمام الفائدة الدلاليّة[٢]، وأوضح مواضعه بعد الحروف التي يفتتح بها السور القرآنية، وعلى وفق ضابط الوقفين التام والكافي يكون المعيار الأساس نحويّاً، أي الضوابط البنيوية التي تحكم تراكب العناصر المعجمية والوظيفية في الخطاب، فيعدّ الوقف كافياً في موضع تركيبي يحسن الاستئناف بعده ويؤمن اللبس، نحو الوقف على (مؤمنين) من الآية المباركة: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ﴾ [آل عمران: ٤٩-٥٠]، "ويبتدي (ومصدقاً) على معنى وجئت مصدقاً، فانتصب اللاحق بفعل مضمرٍ "[٣].

وتظهر التقديرات العامليّة مقياساً يعتمد في تحديد استقلالية البنى التركيبيّة، ومن ثمّ تعيين مستوى الوقف في الأداء، ويلحظ أنَّ علماء الوقف في علمهم النصي يصدرون عن مقولات النحو الرئيسة التي مثّل العامل فيها محوراً مركزيّاً، ليحلّلوا بوساطته ترابط الوحدات التركيبيّة واقتضاءاتها الوظيفيّة،

١ - ينظر إعراب القرآن: ٤١٠.

٢ - ينظر القطع والائتناف: ٣٤، والنشر: ٢٢٨/١.

٣ - الوقف والابتداء: [١٥/ب]، وينظر المكتفى: ٦١.

والبنى العاملية بنى تجميعية في سبر أجزاء الخطاب تمكّن من تحليل الرتبة والعلامة الإعرابية والصنف والزمن ونحو ذلك من المقولات التحليلية التي تخلّلت الجهاز النظري الواحد، وبذلك وفّرت النظرية النحوية لعلماء الوقف مقياساً شكلياً نظرياً " يمكن من تحليل الخطاب إلى أجزاء متفاصلة هي الجمل؛ ليكون المتسلّح بهذه المبادئ في التحليل قادراً على تحليل النّص إلى عدد صحيح من الجمل التّامة "[١].

وعلى هذا المنوال العاملي في تحديد أركان الجملة جعل الوقف على (سنة) من قوله عزّ وجل: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦٠]، " على أنّ العامل فيه (محرمة) فيكون التحريم موقتاً غير مؤبّد، فلا يخالف ظاهر قوله(التي كتب الله لكم) "[٢]، وقد تبين لنا أنّ علماء الوقف يصلون البنى التركيبيّة بأغراضها المعنوية الإبلاغية، فالبُنى التركيبيّة أساس الاستدلال على المعنى المقصود في النّص المقدّس، لذا رتّب القسطلاني على الشكل الإعرابي توقيت التحريم ودفع إرادة تأبيده، مؤيّداً استنباطه برواية تدعم اختياره هذا ليكون الابتداء بـ" يتيهون أي هم يتيهون، وعلى هذا لا يسوغ الوقف على (عليهم)، لفصل العامل عن المعمول "[٣]، في حين أورد الداني احتمالاً ثانياً باسترفاد رأي من قال بتأبيد التحريم وتحديد التيه بأربعين سنة، وهو مذهب عكرمة وقتادة ، ويكون نصب (أربعين) بـ(يتيهون)، وعليه يكون الوقف على

١ – أصول تحليل الخطاب: ٣٢٩/١.

٢ – الوقف والابتداء: [٢٥/ب].

٣ – نفسه : [٢٦/أ].

(محرمة عليهم)، وهو رأي نافع ويعقوب والأخفش وأبي حاتم والداني[١].

وقد تقتضي البنية العاملية تقدير وحدات تستبطنها الجملة دلاليّاً، أي تقدير ما هو ضروري لاستكناه البنية العميقة للجملة، ومن هنا نجد تقدير الوقف كافياً في (فآمنوا خيراً لكم) من قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧٠]، إذ " انتصب بتقدير إيماناً خيراً لكم، أو ابنوا خيراً لكم ممّا أنتم عليه، وقيل تقديره : لكن الإيمان خيراً لكم، ويعنى فكأنَّه خبر كان ومنعه البصريون؛ لأنّ كان لا تحذف مع اسمها إلا فيما لابدّ منه، ولأنّه يؤدي إلى حذف الشرط وجوابه"[٢].

يجمع القسطلاني في هذا التحليل لتفسير نصب (خيراً) بين رأيي البصريين والكوفيين، فسيبويه يرى أنَّ " الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأنّ حدّ الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام؛ لأنّهما لا يكونان إلا بفعل "[٣]، ووجه الآية المذكورة على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ونحوه قول العرب "وراءَك أوسع لك، وحسْبُكَ خيراً لك، إذا كنت تأمر، ومن ذلك قول ابن أبي ربيعة:

---

١ - ينظر المكتفى: ٨٥.

٢ - الوقف والابتداء: [٢٤/أ]. وينظر: المكتفى: ٨٢.

٣ - الكتاب: ١/ ١٤٤.

فَواعِدِيه سَرْحَتَي مالِكٍ أَوِ الرُّبَا بينهما أَسْهَلاَ [١]

وإنَّما نَصَبْتَ خيراً لك وأوسع ؛ لأنَّك حين قلت: (انت) فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر "[٢]، وإنّما يترك إظهار الفعل؛ لكثرة تداول تلك البنى التركيبيّة، ممّا يكوّن تراكيب استعماليّة ذات نسقية معلومة في قدرة المخاطب اللسانية والتواصلية، أما رأي الفرّاء(ت٢٠٧هـ) فالنصب على تقديره نعتاً لمصدر محذوف، أي آمنوا إيماناً خيراً لكم[٣]، وتقدير (كان واسمها) محذوفين على رأي أبي عبيدة(ت٢١٠هـ)، فيكون التقدير (يكن خيراً لكم)[٤].

وتكون الوقوف كافية على فواصل الآيات القرآنية، نحو الوقف على (يهدين، ويسقين، ويحيين، والدين، وبالصالحين، وفي الآخرين، والنعيم، والضالين، وسليم، وللمتقين، وللغاوين) من آيات سورة الشعراء [٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩١][٥]، وجعل ابن الجزري (ت ٨٣٣ه) الوقف على الفواصل سنة أدائية ، " وقال أبو عمرو: هو أحبّ إليّ، واختاره البيهقي في شعب الإيمان، وغيره من العلماء، وقالوا الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات، وإنْ تعلّقت بما بعدها، وقالوا إتباع هدي رسول

١ – ينظر ديوانه: ٣٤١، وخزانة الأدب: ١/ ٢٨٠، والسرحة الشجرة العظيمة التي لا شوك لها، والربا: جمع ربوة وهي الأرض المرتفعة.

٢ – الكتاب: ١/ ٢٨٢-٢٨٣.

٣ – ينظر معاني القرآن: ١/ ٢٩٥.

٤ – ينظر مجاز القرآن: ١/ ١٤٣، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢٧٤.

٥ – ينظر الوقف والابتداء: [٧٠/ب].، [٧١/أ].

الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وسنته الأولى"[١]، والوقف عليها كافٍ؛ لتعلّق بعضها بما بعدها دلاليّاً، لذلك يرى تمّام حسّان أنَّ الفواصل القرآنية لا تدلّ دائماً على استقلالية الآيات بالفائدة الدلاليّة، ذلك أنّ وظيفتها الأساس أسلوبيّة على ما يبدو من الفواصل المتشاكلة، على أنّ الوظيفة الأسلوبيّة لا تتقاطع مع تمامية المعنى[٢].

وإذا كانت العلاقة الدلاليّة مقياس الوقف الكافي حين يتعلّق الموقوف عليه بما بعده ويقتضيه معنوياً، فقد رفض القسطلاني رأي الداني (ت ٤٤٤ه) والعماني (بعد ٥٠٠هـ) في جعل الوقف على (الوهاب) من قول الله تبارك وتعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨] تاماً، ورفض رأي الجعبري (ت ٧٧٤هـ) الذي عدّه كاملاً، فقال: "والذي يظهر لي أنَّه ليس بتام؛ لأنَّ التالي من مقال الراسخين، واحتجاج العمّاني (بعد ٥٠٠ هـ) لتمامه بكونه فاصلة مع طول الكلام لا ينهض دليلاً، وغايته أن يكون كافياً، لتعلّق لاحقه به"[٣]، فالبعد والقرب بين العناصر المتلازمة تركيبياً لا يؤثر في العلاقة بينها، ولاسيّما مع وجود قرائن لفظيّة أو معنوية تسمح في كثير من المواضع بمطل أحد الطرفين أو الفصل بينهما بعنصر أصلي أو زائد أو جملة معترضة، وبذلك يقع الترخص في قرب أحد العنصرين من الآخر مادام المعنى واضحاً واللبس مأموناً[٤]، ولعلّ السمة الدلالية

١ – النشر: ١/٢٦٦، وينظر جمال القرّاء: ٢/٥٥٣.

٢ – ينظر البيان في روائع القرآن: ١/٢٨٥.

٣ – الوقف والابتداء: [١٣/ب]، وينظر: المكتفى: ٥٨.

٤ – ينظر خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم: ٩.

لفعل القول تتيح إقامة علاقة تركيبيّة تحمل بعداً دلالياً يقوم قرينة واضحة على العلاقة بينه وبين شواغل مجالاته الدلالية.

وتتبدّى العلاقات بين التراكيب في تحليل ضوابط الوقوف وسبر احتمالاتها المتواردة على النّص فيكون الوقف كافياً إذا كان ما بعد الموقوف عليه صالحاً للاستئناف به، كالوقف على (ما أنت بمجنون)، و(غير ممنون) من قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٢-٣]، على جعل تاليهما مستأنفاً، وتتأكّد استئنافية ما بعد الوقف الكافي، إن كان مما له الصدارة في الكلام نحو التراكيب الاستفهامية، ومن تلك الوقوف الوقف على (زنيم) من قوله عزّ وجلّ: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٣] بقراءة التالي على الاستفهام، على تقدير " نطيعه لأنَّه كان ذا مالٍ وبنين، أو لكون طواعيته؛ لأنّ (كن فيكون) متعلّق بما بعده، ويدلّ عليه (فلا تطع المكذبين)، وكذا على قراءة الخبر حيث جعلناه متعلّقاً بما بعده أي قال ذلك حينئذٍ، لأنه كان مستظهراً بالبنين من فرط غروره لكن العامل مدلوله قال لا نفسه ؛ لأنّ ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله "[1].

ويكون الوقف على (بلى) في جميع القرآن إلا أربعة مواضع في الأنعام وسبأ والأحقاف والتغابن ؛ لاقتران (بلى) بالقسم بعدها، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠]، وقوله: ﴿قال بلى وربّي﴾ [سبأ: ٣][2] ومن هذه الوقوف الكافية الوقف على (بلى) من قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ

١ - الوقف والابتداء: [١٠٨/ب].- [١٠٩/أ].

٢ - ينظر المكتفى: ٣٧-٣٨.

﴿فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١]، ومنع العمّاني الوقوف عليه كما منع الوقوف على بلى من قوله: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٢]؛ لأنّ الجملة جواب لقولهم: (لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة)، فقيل لهم: تدخلونها خالدين فيها، وفي الثاني جواب للجحد أيضاً، فقيل لهم: (بلى من يدخلها - أي الجنة- من أسلم وجهه لله، فما بعد (بلى) في الآيتين كلام أوجبه (بلى)، فلا يفصل بينه وبين (بلى)، قال: فالوقوف على (بلى) في الموضعين غلط، ومن أجازه فقد أخطأ؛ لأنّ (بلى) وإنْ كان جواباً للجحد الذي قبله، فإنه إيجاب لما بعده فلا يفصل بينه وبين الشيء يوجبه)[1].

وعقّب القسطلاني على العمّاني باحتمال أنْ يكون الموصول بعد (بلى) مبتدأ، والتقدير بحسبه (يدخلها من كسب سيئة ويدخلها من أسلم)، وعلى هذا التقدير يصبح الوقف كافياً على (بلى)، لعلاقته بما قبله من جهة المعنى من دون اللفظ[2].

وحاصل الوقف على بلى ثلاثة مستويات هي:

١. الوقف عليها إذا كانت جواباً لما قبلها، ولم تتعلّق بما بعدها، وهذا ما اختاره أكثر القرّاء والنحويين، كالآية المذكورة وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ بَلَى﴾ [البقرة: ١١١].

٢. يمتنع الوقف عليها إذا تعلّقت بما بعدها وبما قبلها، وبخاصة إذا تلاها قسم، فتكون رابطة للجملتين، كقوله تعالى: ﴿بَلَى وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠].

---

١ - الوقف والابتداء: [٦/ب].

٢ - ينظر نفسه: [٦/ب].

٣. جواز الوقف عليها والأحسن المنع، إذا كان ما بعدها متعلقاً بما قبلها، كقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠][١].

تجدر الإشارة إلى أنّ (بلى) " جواب للتحقيق توجب ما يقال لك، لأنها ترك للنفي، وهي حرف لأنَّها نقيضه "[٢]، وسمتها التركيبيّة توسطها بين جملتين لربطهما مما جعلها موضعاً للخلاف وتعدّد الآراء في تحديد الوقف عليها، بحسب علاقتها بما قبلها وبما بعدها وعلى وفق معيار الاكتفاء التركيبي والدلالي.

٤. الوقف الحسن، صفة هذا الوقف أنْ يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بتاليه؛ لتعلّقه بالموقوف عليه من جهتي اللفظ والمعنى، ومن الوقوف الحسنة التي أثبتها القسطلاني الوقف على (لعلّهم يرجعون) من الآية الكريمة: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢]، قال: "ولا يبتدي بتاليه؛ لأنَّه من تمام الحكاية عن اليهود "[٣]. ويلحظ أنّ التعلّق من جهة المعنى واللفظ معاً، لأنّ التالي معطوف عليه؛ ولذا قرّر الفرّاء أنّ انقطاع كلام اليهود عند قوله تعالى: ﴿إِلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣][٤].

وكذلك الوقف حسن على (عظيم) من قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ

---

١ - ينظر البرهان: ١/ ٣٧٤.

٢ - الصحاح: ٦/ ٢٢٨٥، مادة (بلى).

٣ - الوقف والابتداء: [١٦/أ].

٤ - ينظر معاني القرآن: ١/ ٢٢٢.

وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥-١٠٦]؛ لأنَّه نهاية آية، وهو متعلق بما بعده بعلاقة التفسير، إذ تقوم جملة (يوم تبيض وجوه وتسودّ وجوه) بإيضاح ما قبلها دلاليّاً، وجعل العكبري(ت٦١٦هـ) (يوم تبيض) " ظرف لعظيم، أو للاستقرار في لهم "[١]، والجملة التفسيريّة عند ابن هشام(ت٧٦١هـ) فضلة كاشفة عن حقيقة ما تليه[٢]، ونقل عن الشلوبين رأياً مفاده أن الجملة المفسّرة تأخذ تقديرها الإعرابي بحسب المفسَّر، وبغض النظر عن طبيعتها الإعرابية وأشكالها التركيبيّة فإنّ وظيفتها الرئيسة هي إيضاح ما قبلها بتفصيل إجماله أو تقييد إطلاقه.

واللافت أنَّ هذا الوقف أقل وروداً من غيره ؛ لقلّة مواضعه على ما يبدو في كتاب القسطلاني[٣].

٥. الوقف الناقص: هو الوقف على ما تعلّق بما بعده لفظاً ومعنى، ولا يصحّ الابتداء بما بعده لإبهام المراد منه، ويسمى القبيح[٤]، كالوقف على (مالك) والابتداء بـ(يوم الدين) من سورة الفاتحة[٥]، وبتعبير آخر هو الوقف الذي فقد سمات الوقف السالفة (التام والكافي والحسن)[٦].

ويلحظ على هذا النوع الوقفي أثر التلازم التركيبي بين الوحدات النحويّة

---

١ - التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٨/١.

٢ - ينظر مغني اللبيب: ٤٤٦/٢.

٣ - ينظر الوقف والابتداء : [٢٢/أ]، [٢٥/أ]، [٣٧/ب]، [٥٧/أ]، [٥٧/ب] .

٤ - ينظر المكتفى: ٢٤.

٥ - ينظر إيضاح الوقف والابتداء: ١٥٠.

٦ - ينظر علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية: ٤٧.

التي تكون المركبات الناقصة، أو العناصر المتضامة التي بينها نسب تقييديّة ناقصة كالمضاف والمضاف إليه والنعت والمنعوت، ونحو ذلك من المركبات التي لا تكوّن نسباً إسنادية تامّة، وكذلك التراكيب الإدماجية كالشرط وجزائه والقسم وجوابه ممّا يكون جملة مركبة، وقد تقدّم نص ابن الجزري الذي حدّد فيه المواضع التي يمتنع الوقف عليها.

وبناءً على هذا المنوال منع القسطلاني الوقف على مكونات محدّدة في التراكيب بالاعتماد على قواعد التعليق النحوي، ممّا مثّل مبادئ تحليليّة ثابتة يقاس بها الوقف الناقص وينماز عما سواه من الوقوف القرآنية، ومن تلك الوقوف الناقصة الوقف على (مثلاً ما) من قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاَ مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]؛ "لأنّ (بعوضة) عطف بيان لـ(مثلاً)، أو مفعولاً لـ(يضرب) و(مثلاً) حال تقدّمت عليه؛ لأنّها نكرة، أو هما مفعولاه لتضمّنه معنى الجعل"[1] وتلك الاحتمالات الوظيفية تشترك جميعاً من الناحية الإعرابية بعلامة النصب التي جعلت للمتممات الخارجة عن الإسناد، ويتأسّس الاحتمالان على وفق طبيعة عطف البيان في هذا النسق التركيبي، في كونه موضّحاً للمفعول السابق (مثلاً) فهو تابع يضطلع بتقييد المتبوع وإيضاحه؛ لذا يأخذ علامته الإعرابية لأنه جزء منه؛ وعليه تكون الاحتمالات مشتركة في الوظيفة النحوية، وعلى وفق ذلك وجّه ابن النّحاس (ت ٣٣٨هـ) إعراب النصب في (ما بعوضةً) فقال: " في نصبها ثلاثة أوجه: تكون (ما) زائدة و(بعوضة) بدلاً من مثل، ويجوز أن تكون (ما) في موضع

١ - الوقف والابتداء: [٤/ أ].

نصب نكرة و(بعوضة) نعتاً لما، وصحّ أن تكون نعتاً؛ لأنّها بمعنى قليل، والوجه الثالث قول الكسائي والفرّاء قالا: التقدير أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة، حُذفت (بين) وأُعربت بعوضة بإعرابها"[١].

والوقف على (ويفسدون في الأرض) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُوْلَئِكَ هُمْ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧] ناقص؛ " لأنّ ما بعده من صلة الموصول فلا يفصل بينهما"[٢]؛ ذلك أنَّ الموصول لا يتمّ إلا بصلة وعائد يوضحان إبهامه ويخصصانه في سياق الخطاب، ويشترط في صلته أن تكون جملة خبرية أو ما في معناها[٣]، وهذا ما نلحظه في سمات التراكيب الواردة بعد الموصول. وكذلك الوقف ناقص على (ما في الأرض جميعاً) من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، بالعلّة النحويّة المذكورة في الوقف السابق، وهي عطف التالي على صلة الموصول[٤]، ومثله الوقف على (والذين آمنوا معه) من قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَ قَلِيلاً مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لاَ طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]؛ لأنّ التالي جواب قوله تعالى: (فلما جاوزه)، فلا يصحّ الفصل بينهما[٥].

---

١ - إعراب القرآن: ١١٠-١١١، وينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٣.

٢ - الوقف والابتداء: [٤/ب].

٣ - ينظر الموشح على كافية ابن الحاجب: ١/ ٣٧٠.

٤ - ينظر الوقف والابتداء: [٤/ب]، [٥/أ]، وهو كافٍ عند الداني في المكتفى: ٣٤.

٥ - ينظر الوقف والابتداء: [١١/أ].

ويكون الوقف ناقصاً على الموصوف من دون صفته، نحو الوقف على (لا إله إلا هو) من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢]، على جعل الحيّ صفةً لله تعالى، بتقدير: الله الحيُّ القيوم لا إله إلا هو[١]، ويصحّ الوقف عليه ويكون كافياً إن وجّه التركيب (الله لا إله إلا هو) على الابتداء والخبرية، و(الحيُّ القيوم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو الحيّ القيوم)[٢].

ويتعلّق الوقف بوظيفة الرابط وقصديته الخطابيّة، فإن أصبح واصلاً بين التركيبين ومعلّقاً أحدهما بالآخر يكون الوقف حينئذٍ ناقصاً، وإن أصبح الرابط استئنافياً مائزاً للتركيبين يصحّ الوقف على سابقه، نحو الوقف على (أفغير الله يتقون) على جعل تاليه قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ مَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل: ٥٢-٥٣]، مستأنفا، أما إذا وصل بسابقه فإنَّه ناقص " كأنَّه قال: أفغير الله تتقون وفي نعمته تتقلبون، إلا لضرورة انقطاع نفس ونحوه"[٣]، وذلك التعدّد المعياري للوقف بحسب التعدد الوظيفي للرابط النصي (الواو)، واحتمال سياق الكلام لوجهي العطف والاستئناف، وتبعاً للدلالة الاستئنافية وجه الفرّاء دلالة (ما) بعد الواو على الشرط وجعل تقدير التركيب على (ما تكن بكم من نعمةٍ فمن الله)[٤].

---

١ - ينظر الوقف والابتداء: [١٣/أ].

٢ - ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٠٣.

٣ - الوقف والابتداء: [٥٥/أ].

٤ - ينظر معاني القرآن: ٢/١٠٤، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٩٨.